

المادة	الكمية	امتاز مربة
م - خيوط الغزل	ما يزيد عن ٠٥ كيلو	
ن - المسامير	٠٥	
س - الزجاج	٠٥	ثلاث امتاز مربة
ع - القصدير	٠٥	
ف - الكاز	٠٤ جالونات	
ص - طبائخ الكاز واجزاؤها	٠٤	طبايح واحد
ق - الكبريت	٠٤	كروز واحد

- ٤ - يلغى هذا الامر رقم (م) لسنة ١٩٤٥ تاريخ ١٤/١٠/١٩٤٥
- ٥ - ان كون المواد المبحوث عنها مشمولة برخص استيراد او تصدير لا يعني التنازل من ضرورة الحصول على تصريح نقل بموجب هذا الامر على انه يستثنى من ذلك فقط تلك البضائع التي تكون بطريقها الى مركز جمركي او لا بد لتلك البضائع من مرورها به بحكم مقتضيات للتعاملات والقوانين الجمركية .
- ٦ - تقدم طلبات تصريح النقل الى اللجنة الخاصة بمراقبة الاستيراد والتصدير والنقل وذلك بعد اعطاء الدليل الوافي على ان هذه البضاعة تستهلك في شرق الاردن ولما فيها يتعلق برخصة نقل مادي زيت الزيتون والكاز عند نقلها بحال خط حيفا - بغداد فيمكن الحصول عليها من قبل متصرف لواء عجلون .
- ٧ - كل من يخالف هذا الامر او يعطي عن علم منه اي اخبار كاذب او يبيع او يمنح اي شخص من تنفيذ واجباته الرسمية يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥
- مراقب الشؤون الاقتصادية  
لفنتجستون  
مدير الجمارك والتجارة والصناعة

عمان في ١١-١٢-١٩٤٥

مصلحة الاستقلال العربي - عمان



# الجزيرة الرسمية

## للمتاج في الاردن

عمان : الخميس ٢٢ محرم سنة ١٣٦٥ الموافق ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥ - العدد ٨٤٤ -

عدد ممتاز

صفحة

٤٤٥

٤٤٥

٤٤٦

امر رقم ٧ - لسنة ١٩٤٥ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩  
امر رقم ٨ - لسنة ١٩٤٥ صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩  
اصحح خطأ مطبعي



هكذا من الله جميل

امر رقم - ٧ لسنة ١٩٤٥

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

عملا بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، وبناء على توفر مادة المياكرين وكل مادة اخرى تقوم مقام الكينا أمر بالغاء الامر رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ المنشور على الصحيفة ١٦ من العدد ٧٨٥ من الجريدة الرسمية .

١٩٤٥-١١-٢٤

رئيس الوزراء  
ابراهيم

امر رقم - ٨ لسنة ١٩٤٥

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

عملا بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، وتوحيداً لجميع الاوامر السابقة الصادرة من قبلي ، او يامر مني ، فاني امنت تصدير المواد المبينة ليا يلي بركا وبحركا وجواك الا حسبما هو منصوص عليه في هذا الامر :

١ - يمنع تصدير ما يلي الى جميع البلاد :

أ - السمن

ب - الطيور الداخلة

ج - الحطب

٢ - يمنع تصدير ما يلي الى جميع البلاد الا باذن من لجنة مراقبة

أ - وسائل النقل الميكانيكية وقطعها

ب - اطارات الكاوتشوك الداخلية والخارجية

٣ - يمنع تصدير المواد التالية الى جميع البلاد ما عدا فلسطين ، ومنع تصديرها الى فلسطين الا باذن من لجنة مراقبة الاستيراد والتصدير .

أ - الاغنام

ب - المسعر

٤ - يمنع تصدير جميع المواد ذات القيمة الاقتصادية التي تؤلف جزءاً من اديم الارض او مشتقة منها طبيعياً ، وتشمل الزيت المبدئي والقاز والاحماض والغاز الطبيعي ، الى جميع البلاد الا بتصريح يصدره مدير الزراعة والماعز والبيطرة بموجب قرار من لجنة مؤلفة من مدير الزراعة والماعز والبيطرة وناطر مكتب دائرة المهندسين ومدير النافذة المهندسين مسيحي بك كحالة .

٥ - يمنع تصدير المواد التالية الى جميع البلاد ما عدا فلسطين ، الا باذن من مدير الجمارك والتجارة والصناعة :

أ - جميع المواد الغذائية

ب - جميع انواع الخلف

ج - الجلود بجميع انواعها

د - المواد الكيميائية والادوية ومواد الصباغة

هـ - الزيوت والمواد الدهنية

و - جميع المواد المدنية ( الا كما هو مذكور في الفقرة د ، اعلاه )

ز - الاقشة القطنية ومصنوعاتها

ح - الاقشة الحريرية ومصنوعاتها

ط - الاقشة الصوفية ومصنوعاتها

ي - الصوف

ك - الشمر

ل - الصابون

م - المواد والالات الكهربائية ولوازمها

ن - الاواني الزجاجية

س - الفزل القطني والحريري

ع - الصودا الكاوية وكربونات الصودا

ف - الورق ومصنوعاته

ص - اكياس الخيش

ق - الكاوتشوك ومصنوعاته ( الا كما هو مذكور في الفقرة د ، اعلاه )

ر - الحفظة والدقيق والحبوب بجميع انواعها

ش - البيض

في ٢٥ / ١١ / ١٩٤٥

رئيس الوزراء  
ابراهيم

تصحيح خطأ مطبعي

١ - ظهر في آخر الاعلان رقم ٧ لسنة ١٩٤٥ الصادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٧ لسنة ١٩٤١ والمنشور على الصحيفة ٣٦٥ و ٣٦٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ١١ / ١١ / ١٩٤٥ خطأ والصواب هو ٢٤ / ١٠ / ١٩٤٥

٢ - نصرت في العدد ٨٤٢ من الجريدة الرسمية الفقرة د ، من المادة ٣٦ ، من د قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٥ ، قانون لفرض ضريبة على بعض الدخل غير الناتج للضريبة وتنظيم جبايتها ( مقطوعة ومواد الآن لشرها بتصبا الصحيح كما يلي :

د - يجب على المحكمة ان تقرر مقدار التقدير او ان تخفضه او ان تزيد او ان تبيد القضية الى ماورد التقدير لاعادة اجراء التقدير .

مصلحة الاستقلال العربي : عمان

هكذا من الأصل